مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

دور الحكومة البريطانية في حفظ الأمن بإمارات الساحل المتصالح "١٩٢٨-١٩٥١"

الباحث/ مبارك بشير مبارك خليفة[١]

باحث لدرجة الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة الشارقة مرحلة ما

مرحلة ما قبل الدكتوراه

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ مسعود إدريس

مستخلص البحث:

ان الوضع الأمني في الساحل المتصالح من عام ١٩٢٨ و حتى عام ١٩٥٧ لم يكن نظاما معقدا، وإنما كان نظاما بسيطا، حيث السلطة العليا كانت عند شيخ القبيلة وحاكم الامارة، وتحال كافة القضايا سواء كانت بسيطة مثل السرقات البسيطة، او القضايا الكبيرة مثل قضايا القتل وقطع الطريق الى شيخ القبيلة والحاكم للبت فيها، كما ان هناك نظام قضائي في تلك الفترة، حيث يكون القاضي عالما بالدين والشريعة ويكون الحكم بناءا على الشريعة الاسلامية، وكان الحاكم يستعين بالاضافة الى القضاة، بحرسه ومرافقيه "خويا الشيوخ" او "المطارزية"، حيث يقوم باصدار اوامر مباشرة لهم لجلب مرتكبي الجرائم من المناطق المختلفة، ليمتثلوا امام الحاكم او القاضي ويصدر الحكم عليهم..

الكلمات الدالة: الوضع الأمني- القضايا- شيخ القبيلة- الحاكم- القاضي- الشريعة الإسلامية.

[١] قدمت هذه المقالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على دكتوراة الفلسفة في التاريخ والحضارة الاسلامية

(ISSN: 2536 - 9555)

The role of the British government in maintaining security in the Trucial Coast Emirates "1928-1956"

Abstract:

The security situation in the Trucial Coast from 1928 until 1957 was not a complex system, but rather a simple system, where the supreme authority was with the sheikh of the tribe and the ruler of the emirate, and all cases were referred, whether they were simple, such as simple thefts, or major cases, such as lawsuits. Murder and blocking the road were referred to the sheikh of the tribe and the ruler for a decision. There was also a judicial system in that period, where the judge was knowledgeable about religion and Sharia, and the ruling was based on Islamic Sharia. In addition to the judges, the ruler used his guards and companions, “Khoya Al-Shuyoukh.” Or "Al-Matarziya", where he issues direct orders to them to bring the perpetrators of crimes from different regions, so that they comply before the ruler or judge and a sentence is issued against them..

Key words: Security situation- issues- tribal sheikh- ruler- judge- Islamic law.

المقدمة

إنّ دراسة دور الحكومة البريطانية في حفظ الأمن بمناطق إمارات الساحل المتصالح من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٥٧ ومراحل تطورها، أي منذ ان تولى الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان الحكم لمشيخة أبوظبي، تبين للباحث الهدف الرئيسي من تدخل الحكومة البريطانية في المواضيع المتعلقة بحفظ الأمن بالمنطقة، وكيف أن هذا الأمر يخدم مصالح الحكومة البريطانية بالدرجة الأولى، وأن حفظ الأمن الداخلي كان ولازل منذ القدم من مسؤوليات شيوخ إمارات الساحل المتصالح.

وسوف تستقي هذه الدراسة مادتها في المقام الأول من الوثائق البريطانية الخاصة بالأرشيف الوطني البريطاني، لكون بريطانيا المؤثر الأكبر في سير الأحداث في تلك الفترة الزمنية، فضلًا عن المصادر المعاصرة أجنبية كانت أو عربية، كما أنّ الباحث لم يغفل ما ورد في العديد من المراجع الحديثة، من معلومات تناولت جوانب ذات صلة بالموضوع.

وقد لعب الأمن الداخلية دورا أساسيا في واقع دول المنطقة عمومًا وفي الساحل المتصالح خصوصًا مما يجعل من الضروري تسليط الضوء على الأمن في منطقة الساحل المتصالح في حقبة وجود القوات البريطانية بهذه المنطقة، وتناولت الدراسة موضوع الدور الأمني للحكومة البريطانية في إمارات السالح المتصالح منذ عام ١٩٢٨ اي منذ تولي الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان مشيخة أبوظبي، والسبب الداعي الى اختيار هذا التاريخ ان الشيخ شخبوط بن سلطان هو الحاكم الاقدم الذي تولى الحكم مدة ٣٠ عاما قبل نشاة اجهزة الشرطة والامن العام في الساحل المتصالح وعاصر فترة نشاة الشرطة في المنطقة، وسبب اختيار الموضوع أن الوضع الأمني يمثل الركيزة الأساسية للاستقرار منطقة الساحل المتصالح، وقد وجدت عدة أسباب دعت إلى وجود هذا النظام، بالرغم من وجود قوة أخرى تعني بالحفاظ على الأمن في المنطقة المتمثلة في الحكومة البرطانية، وتقوم الدراسة بتسليط الضوء على دور حكام إمارات الساحل المتصالح في حفظ الامن والامان في مناطقهم.

(ISSN: 2536 - 9555)

تمهيد:-

ان الوضع الأمني في الساحل المتصالح من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٥٧ لم يكن نظاما معقدا، وإنما كان نظاما بسيطا، حيث السلطة العليا كانت عند شيخ القبيلة وحاكم الامارة، وتحال كافة القضايا سواء كانت بسيطة مثل السرقات البسيطة، او القضايا الكبيرة مثل قضايا القتل وقطع الطريق الى شيخ القبيلة والحاكم للبت فيها، كما ان هناك نظام قضائي في تلك الفترة، حيث يكون القاضي عالما بالدين والشريعة ويكون الحكم بناءا على الشريعة الاسلامية، وكان الحاكم يستعين بالاضافة الى القضاة، بحرسه ومرافقيه "خويا الشيوخ" او "المطارزية"، حيث يقوم باصدار اوامر مباشرة لهم لجلب مرتكبي الجرائم من المناطق المختلفة، ليمتثلوا امام الحاكم او القاضي ويصدر الحكم عليهم.

تدخل الحكومة البريطانية في الشؤون القضائية.

منذ أن قامت الحكومة البريطانية بتوقيع الاتفاقية العامة مع حكام إمارات الساحل المتصالح، كان هدفها الرئيسي هو حماية مصالحها في هذه المنطقة، واعتبرت كافة الأمور الداخلية والتي لا تتضارب مع مصالحها، هي من مسؤوليات الشيوخ في الإمارات المتصالحة، ولذلك فمن الملاحظ أن الحكومة البريطانية عندما كانت تتدخل في موضوع القضاء كان ذلك منطبقا على رعاياها "رعايا الحكومة البريطانية"، فهي تقوم بمحاكمة رعاياها، وتطالب الشيوخ في الإمارات المتصالحة تحقيق العدل لرعاياها في حال كان الشاكي من رعايا الحكومة البريطانية والمتهم من رعايا إحدى الإمارات المتصالحة.

القضايا المتعلقة برحلات الغوص.

إن نظام التمويل لرحلات الغوص هي المحرك الأساسي لعملية الغوص وراء اللؤلؤ، إذ أن تلك الصناعة تعتمد على رأس المال المقترض إلى الغواصين والنوخذا (قبطان المركب او رئيس الطاقم)، فضلاً عن تجهيز وإعداد سفن الغوص، وعادة ما يكون الدائن هو من رعايا الحكومة البريطانية ومنهم الهنود والبنيان، وهم عبارة عن تجار ونظراً لكونهم سكان إحدى المستعمرات البريطانية يعتبرون من رعايا الحكومة البرطانية، ويتم

تخصيص عائدات الغوص في نهاية الموسم لتسديد الدين، فالمال لازم لتجهيز سفن الغوص وتسليف البحارة الذين يعملون في الغوص لسد نفقاتهم، حيث يقوم مسؤول السفينة (النوخذا) بدفع جزء من هذه النفقة والقسم الآخر يؤخذ قرضاً من الناس يطلق عليهم لقب (المسقمين)، وتعد المبالغ التي استلفها البحارة مصدراً للعيش والاستقرار، فهم يعتمدون على مبالغ التسقام ومواد التموين للتغلب على صعوبة العيش، مما أوجد نوعاً من التوازن الاقتصادي في الموسمين الاساسيين (الشتاء والصيف)، رغم إن الفصل الأول فصل بطالة، والثاني فصل العمل الأساسي[٢].

ومن هذا يتضح ان المسقم يقوم بإعطاء المال إلى البحارة بمثابة عربون، الهدف منه هو أن يرتبط بمقتضى هذا المال بالنوخذا أو المسقم خلال الموسم القادم، وبهذا يصبحون غير قادرين على التعامل مع نوخذة آخر.

كان الغواصون يستدينون الأموال اللازمة من النوخذا في فصل الشتاء ويسددونها بعد نهاية موسم الغوص، ولكن بعض المسقمين والنوخذا لا يملكون الأموال الكافية لتجهيز رحلة الغوص، الأمر الذي دفعهم إلى أن يقترضوا الأموال اللازمة من كبار التجار العرب أو التجار الهنود (البانيان) ويتم ذلك بفائدة، ويبدو أن للسلطات البريطانية اليد الطولى على إمارات الساحل المتصالح من خلال سيطرة رعاياها من الهنود (البانيان) على التجارة وتمويل الرحلات التي تهتم بالغوص وراء اللؤلؤ وتجارته، وهذا بدوره يضمن بقاء هيمنة بريطانيا على النشاطات التجارية في المنطقة[٣].

وكانت المواضيع المتعلقة بهروب الغواصين من الأمور التي جعلت مغاصات اللؤلؤ دائمة التعرض للخطر، وأصبح من الصعب على الأساطيل الضعيفة الغير قادرة على مواجهة اعدائها ممارسة الغوص موسماً بأكمله، وفي بعض الأحيان عدة مواسم، الأمر الذي أدى إلى دمار الوضع الاقتصادي للميناء التي تنتمي إليه هذه الأساطيل، وذلك ما

---

[٢]- الغانمي، محمد، الغوص واللؤلؤ في إمارات الساحل العماني، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٠، ص ٤٥

[٣]- الغانمي، محمد، الغوص واللؤلؤ في إمارات الساحل العماني، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٠، ص ٤٦

(ISSN: 2536 - 9555)

جعل بريطانيا تلجأ إلى تنظيم مغاصات اللؤلؤ وحراستها لتبعد الخطر عن مصالحها التجارية في المنطقة، حيث قد ينتج من ذلك تدهور الحالة الاقتصادية[٤].

وكان هذا دافعاً لجعل الكولونيل المقيم البريطاني ان يقرر عقد اتفاقية مكتوبة تمنع حق منح الأمان للمدينين من إمارات أخرى، إذ لم يكن هذا بسبب اهتمام المقيم البريطاني باقتصاديات الساحل المتصالح، بقدر ما به من خطورة قد تؤدي إلى تمزيق المعاهدة البحرية، إذ كان هروب الغاصة من إمارة إلى أخرى الغرض منه الامتناع عن دفع ديونهم، وكان البحارة الذين في ذمتهم ديناً إلى تاجر يذهبون للعمل في خدمة تاجر آخر ويتركون ما عليهم من دين إلى دائنهم الأول، وإذا ما عرف أولئك الدائنون أخذوا يعملون على نصب الكمائن في مفترق الطرق للإيقاع بالمدينين، فيؤدي الأمر في أغلب الأحيان إلى أسر بعضهم مما يولد اضطرابات ونزاعات بين إمارات الساحل، ولهذه الأسباب دعا المقيم البريطاني حكام الساحل العماني وأخذ يحذرهم من القيام باي أعمال عدوانية في البحر كما وضح لهم مدى خطورة منح حق اللجوء للهاربين من الدين، إذ تدرجت سياسة بريطانيا بالحكام حتى اقنعتهم بعقد اتفاقية في عام ١٨٧٩ لتسليم المدنين وتمنع هروب الغاصة، وكان لارتباط هذه الاتفاقية بإعمال الغوص وراء اللؤلؤ ذا أهمية كبيرة لاسيما في الجانب الاقتصادي، وبناء على طلب من السلطات البريطانية وقعت الاتفاقية من قبل حكام الساحل المتصالح، إذ تعهدوا فيها بخمسة مواد، نصت الأولى على تسليم الهاربين من منطقة إلى أخرى عن طريق البحر أو البر لاسيما الغواصين والبحارة فمن واجب الحكام إعادة الهارب إلى حاكمه الذي هرب من إمارته، فيما حملت المادة الثانية ان كل حاكم مسؤول عن دفع ديون الهاربين الذين احتضنهم ولم يستطيعوا ارجاعهم إلى حاكمهم الشرعي الذين يخضعون لسلطانه، وإذا ثبت أن أحد الحكام قد سمح لأحد الهاربين باللجوء اليه ورفض تسليمه في حالة طلب ذلك من قبل وكيل الحكومة البريطانية، فإن على ذلك الحاكم أن يدفع (٥٠) روبية عن كل هارب فضلاً عن دفع ما عليهم من ديون ان ثبت ذلك، أما المادة الثالثة فتعهدوا فيها أنه في حالة

---

[٤]– الغانمي، محمد، الغوص واللؤلؤ في إمارات الساحل العماني، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٠، ص ٤٧.

رفض أي حاكم من حكام إمارات الساحل المتصالح تسليم الهارب وأنه سمح له ان يمارس عمله في مغاصات اللؤلؤ فأن ذلك الحاكم يتحمل غرامة مقدارها (١٠٠) روبية فضلاً عما يترتب على الهارب من حقوق أخرى، فيما حملت المادة الرابعة منها إذا تشابه الأمر ووقع خلاف حول هذه الحقائق فعلى الحكام أن يعقدوا مجلساً للتحكيم برئاسة المقيم البريطاني، وبحضور الحكام أو من ينوب عنهم، ولا يصبح القرار الذي يتخذه المجلس نافذاً إلا بعد إقرار المقيم السياسي عليه، أما المادة الخامسة من الاتفاقية فقد نصت على أن تفرض الغرامات بالقوة إذا اقتنع بها المقيم البريطاني من جهة، فضلاً عن قناعته بأن الحاكم المدعي عليه مذنب من جهة أخرى(٥).

رحب الجميع بهذه الاتفاقية، لضمان استمرار الهدوء والتفاهم بين الجميع، إذ كان من الضروري وجود مثل هذا الاتفاق لضمان استمرار العمل في الغوص وراء اللؤلؤ من دون أدنى مشاكل، وعلى هذا النحو نظمت هذه الاتفاقية سواحل إمارات الساحل المتصالح.

المطالبات التي تقدم بها التجار الهنود للحكومة البرطانية لاسترداد الديون.

وسنستعرض هنا بعض المطالبات التي تقدم التجار الهنود لاسترداد القروض التي أقرضوها التجار والنواخذ العرب في منطقة إمارات الساحل المتصاح.

العريضة التي قدمها أحد التجار الهنود واسمه فيرمال فالياس للمقيمية السياسية في الخليج العربي وأورد فيها التالي:-

أرفع إليكم العريضة التالية لكي تتفضلوا بالنظر فيها.

"منذ أربع سنوات أقرضت سلفة ٤٠٠٠ روبية إلى س.م. وأرفق طيه نسخة طبق الأصل عنها. وبما أنه لم تكن هناك أي وسيلة لاسترداد المبلغ منه، فقد رفعت القضية إلى المعتمد السياسي عيسى خان، لكن يؤسفني القول: إنه لم يفعل شيئاً حتى الآن. وقد أبلغني حالياً المعتمد السياسي عيسى خان أنه رفع القضية بكاملها إلى سعادتكم، وإنني أنتهز هذه الفرصة لمفاتحتكم بالموضوع وألفت انتباهكم إلى أن س.م. في وضع مالي جيد، وإذا ما توليتم سعادتكم القضية، فإنني آمل كثيراً باسترداد مالي".

(5)- Q.D.L, Gazetteer of the Persian Gulf. Vol I. Historical. Part IA & IB. J G Lorimer. 1915' [726] (869/1782)

(ISSN: 2536 - 9555)

وقام فرمال هذه برفع قضية أخرى للمطالبة بأموال أقرضها لبعض العاملين في التجارة من سكان إمارات الساحل المتصالح، **وتنص على التالي:-**

"أحيطكم علما أنه في تواريخ ٢٣ مايو/ أيار ١٩٣٣ و٢٣ إبريل/ نيسان ١٩٣٤ و ١٨ فبراير/ شباط ١٩٣٥، قدمت مختلف الطلبات للنظر فيها واسترداد أموالي غير المسددة من بعض العرب في دبي المرحوم خ.ب.ع.ع، ومع أنه في إحدى الحالات جرى اتخاذ إجراء واستردت جزءاً صغيراً جداً من أموالي غير المسددة ضد أحدهم، فلا يزال الوضع عملياً على حاله ويحدوني كبير الأمل أن تسمع عويل رجل عجوز ومفلس عملياً، لذا اتقدم بهذا الطلب مجدداً.

التفاصيل الحالية هي على النحو التالي :

١- س.م.:- هذا الرجل مدين لي بـ ٤٠٠٠ روبية. وقبل خمسة عشر شهراً عرضت على المعتمد المقيم هذه القضية، وتم التوصل إلى تسوية أن يدفع لي بموجبها ٥٠٠ روبية فوراً و٥٠٠ روبية بعد أربعة أشهر، على أن يسدد الرصيد على أساس ٥٠٠ روبية في السنة إلى حين سداد كامل المبلغ ومن ثم دفع لي ٥٠٠ روبية على الفور ودفع لي رصيد الـ ٥٠٠ روبية منذ حوالي ثلاثة أشهر فقط. ومنذ ذلك الحين لم يدفع لي شيئاً، والرجل كما ذكرت في طلباتي السابقة ميسور الحال ويزاول عمل اللؤلؤ هذا الموسم برأسمال كبير جداً.

٢- ش.م. : شكواي ضد هذا الطرف لم ينظر فيها قط والمبلغ المستحق لي عليه هو ١٢٠٠٠ روبية.

٣- المرحوم خ.ب.ع. مديون لي بمبلغ ٣٤٥٤ روبية وعلى الرغم من طلباتي السابقة له شخصياً ووعوده المستمرة، لم أستطع أن أحصل على شيء بالمرة، الآن وقد مات وهناك احتمال كبير بأن تقسم أملاكه بين أبنائه وأشقائه، أرجو أن تتفضلوا باتخاذ الخطوات الضرورية على الفور، لأنه في حال عدم اتخاذها لا شك في أنني سأخسر كامل المبلغ"[٦].

---

[٦]- ماكلوكلين، لزلي، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية، مركز لندن للدراسات العربية، لندن، ج٤، ص.ص٣٧٥-٣٨٧.

وفي مثل هذا الحالات تقوم الحكومة البريطانية برفع هذه العريضة إلى الحكام والشيوخ في إمارات الساحل المتصالح عن طريق المعتمد السياسي، وتطالبهم بالتحقق من ما جاء في العريضة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق العدل لرعاياها.

مجلس القضاء.

في ٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٤٧ بدأ تطبيق الإجراءات القضائية في الإمارات تحت ما يسمى "مجلس القضاء" وبمقتضى هذا الإجراء أصبحت الحكومة البريطانية تملك حق القضاء على كل سكان الإمارات من غير المواطنين. وبما أن هذا الإجراء قد بدأ تطبيقه فقد أصبح لزاماً على السلطات البريطانية أن تعرف السكان بالإجراءات القانونية الجديدة على الرغم من أن كثيراً من هؤلاء السكان كانوا يخشون تقديم تظلماتهم إلى المقيم رأساً، وفي هذه الأثناء فإن السكان الذين كانت لهم قضايا أمام الشيوخ بدأوا في تحويلها إلى الجهات القضائية الجديدة، إلا أن الاهتمام البريطاني بالإجراءات القضائية يبدو واضحاً أن المغزى منه، ليس الاهتمام بترتيب البيت من الداخل وحفظ حقوق الناس في ظل الحماية البريطانية، وعدم وجود مؤسسات مدنية، وإنما الاهتمام بحفظ حقوق الشركات البريطانية، وخاصة شركات النفط التي بدأت تعمل بعد الحرب العالمية الثانية[٧].

مكافحة تهريب الأسلحة.

قامت الحكومة البريطانية بإلزام الشيوخ في إمارت الساحل المتصالح بتوقيع الاتفاقيات لمنع تهريب السلاح، والهدف من ذلك يعود بالدرجة الأولى لمصلحتها، حيث أن أساس المشكلة ترجع على قيام بعض من قبائل الأفغان بمهاجمة حدود الهند الشمالية والتي كانت تحت الحكم البريطاني، وكان ذلك بسبب تدفق البنادق الحديثة إليها من مسقط وساحل الإمارات المتصاحلة، وكان هذا التهريب لا يحصل بشكل رسمي ولكنه يتم من قبل مجموعات من تجار الأسلحة والمهربين المنتشرين في كل مكان والذي لم يكن من السهل ضبطهم في غياب الأجهزة الأمنية، وسهولة التنقل في الصحاري الممتدة والسواحل الطويلة وكانت شبكات التهريب تشمل المهربين من كل

[٧]- الفارس، محمد، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٥٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

المنطقة الممتدة من مسقط حتى العراق، ونظراً لوجود حكومة مركزية في فارس فقط تعاونت تلك الحكومة مع السلطات البريطانية ومنعت في يوليو من عام١٨٨١ تجارة الأسلحة والذخائر[٨].

وتدخلت بريطانيا مرة أخرى عندما كان كيميل والمستر جاكسن المساعد المقيم في البحرين يدرسان موضوع تدفق الأسلحة والبندقيات الحديثة على إمارات الساحل المتصالح، فقد أبلغتهم المخابرات البريطانية أن كمية من السلاح المتروك من مخلفات الحرب بين الأفغان والانجليز عام ١٨٧٩– ١٨٨٠ قد وصل إلى الإمارات وأن عشرين ألف بندقية قد تم تهريبها إلى هنا، حيث قام المقدم كيمبل بزيارة إلى مشايخ المنطقة وجعلهم يوقعون على التفاقية خاصة تمنع تجارة السلاح أو استيراده أو بيعه في بلادهم.

وهذا نص المعاهدة:-

القرار الذي التزم به الشيوخ المتصالحون على أنفسهم لأجل منع إدخال الأسلحة والبارود والرصاص في ممالكهم لسنة ١٩٠٢م، نحن المدرجة أسماؤنا أدناه قد تعدنا تعهدا كاملا بأن نمنع منعا كليا الأسلحة في مناطقنا وكذلك خروج الأسلحة منها. ولهذا أصدرنا بياننا هذا.

تحرر في ٢٣/ شعبان/ ١٣٢٠ هـ ـ مطابق ٢٤ نوفمبر/ ١٩٠٢م.

صحيح صقر بن خالد بيده

صحيح مكتوم بن حشر

صحيح راشد بن أحمد

صحيح الغني بالله والفقير إلى الله زايد بن خليفة

صحيح عبد العزيز بن حميد[٩].

---

[٨]– الفارس، محمد، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٠٠

[٩]– حنظل، فالح، المفصل في تاريخ الأمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر، أبوظبي، ١٩٨٣، ص٥٧.

وفي دبي وقعت أحداث كبرى إذ قامت قوات بحرية بريطانية بقصف المدينة، والحادث يرجع إلى جذور عميقة تمتد إلى الخلافات بين المقيم البريطاني كوكس وبين الشيخ بطي بن سهيل حاكم دبي، فقد أراد كوكس أن يضع مقيما بريطانيا أو ممثلا للمصالح البريطانية في دبي على غرار ما هو موجود في الشارقة لكن الشيخ رفض ذلك، ثم إن كوكس أراد أن يفتح مكتبا للبرق والبريد إلا أن الشيخ رفض ذلك أيضا وفي أوائل أغسطس قام كوكس بجولة في المنطقة فوجد أن عبد اللطيف وكيل المقيمية في الشارقة يوشك على التقاعد من العمل بسبب إصابته بالمرض الشديد، وقد اجتمع الهنود الموجودون هناك بكوكس وطلبوا منه الإسراع بتعيين مقيم بريطاني الأصل هناك. وفي أحد الايام أبرقت قيادة الأسطول البريطاني العامل في الخليج بأن كميات كبيرة من الأسلحة يتم تهريبها بواسطة مراكب صغيرة من إيران وقطر إلى الإمارات وإلى إمارة دبي على وجه الخصوص، كما أبلغتهم بأن قوافل من الجمال محملة بالأسلحة تدخل مدينة مطرح العمانية وتخرج منها، وأن السلاح يوزع في أبوظبي أيضا، وفي أوائل شهر ديسمبر كانون أول وصلت إلى ميناء دبي سفينة اسمها (النجم) وتحمل (٤٠٠) بندقية حديثة، وفي يوم ١٢/٢٠/ ١٩١٠ أوعز قائد البحرية البريطانية إلى الملازم نواكس قائد إحدى المدمرات البحرية بالتوجه نحو دبي ومقابلة الشيخ بطي بن سهيل والتحقيق في الحادث، وحجز البندقيات المهربة ومصادرتها، وفي دبي أنكر الشيخ علمه بالحادث، فطلب الملازم نواكس أن يقوم بتفتيش بعض بيوت المواطنين في دبي، ولكن الشيخ بطي اعترض على ذلك لأنه مخالف للأعراف والعادات في البلاد، وحاول أن يفهم الضابط الإنجليزي أن بيوت العرب يحرم على الأجانب الدخول إليها، ولكن الملازم نواكس اعتبر أن ممانعة الشيخ بطي إنما هي محاولة للتهرب وإعطاء الوقت المناسب لتجار السلاح ومهربيه لإخفائه وأخيرا سمح له بالتفتيش، فكانت النتيجة أنه لم يعثر على أي شيء، وفي يوم ١٩١٠/١٢/٢٣ أبلغ الملازم نواكس ما حدث معه إلى الملازم (جي في ديك) قائد المدمرة HAYCINTH فسارع الملازم ديك إلى مهاجمة دبي واقتحامها بالقوة.

ففي فجر يوم ٢٤/ ١٢/ ١٩١٠ كانت المدمرة HAYCINTH تقف على مقربة من ساحل ديرة، ثم فتحت نيرا مدافعها فأصيبت بعض المنازل بينما بدأت سرية مشاة

(ISSN: 2536 - 9555)

نظامية من مائة جندي وضابط بالنزول، واتجه فصيل من أربعين جنديا إلى منزل أحمد بن دلموك كما توجه ستون جنديا إلى منزل ثاني بن خلف، وعلى صوت انفجار القنابل داخل دبي خرج الأهالي لمقاومة الجنود الإنجليز بما لديهم من سلاح، واستمر القتال بين الطرفين، وقيل إن خسائر الانجليز بلغت خمسة قتلى وتسعة جرحى وإن خسائر العرب كانت خمسة وعشرين عربيا بين قتيل وجريح، وفي رواية أن خسائر الإنجليز كانت ضابطا واحدا وثمانية عشر عسكريا، أما قتلى دبي فقيل أنها أربعة وقيل إنها سبعون(١٠).

سبب تواجد الأساطيل البريطانية إلى المنطقة على حد زعمهم هو القرصنة، وبعد ذلك اتهموا أبناء المنطقة بممارسة تجارة الرقيق، مع أنه من المعروف أن أول من بدأ هذه التجارة مع أفريقيا هم الأوروبيون وعلى رأسهم الإنجليز، أما الاتهام بتهريب الأسلحة والاتجار فيها، وتزويد الثوار والمتمردين في أفغانستان وغيرها، فقد أعد السيد لوفات فريزرتقرير لتقديمه لجمعية آسيا الوسطى في ١٧ مايو/ أيار ١٩١١ حول تجارة الأسلحة في الخليج ويتهم فيه الحكومة البريطانية بأنها هي التي تتاجر بالأسلحة، و هناك منطقية في سرده للوقائع وجاء في تقريره.

"لا أستطيع أن أصف لكم الإثارة التي تكتنف متابعة تجارة الأسلحة في الأراضي التي تقع في حدود منطقة الخليج على الرغم من أن لي معرفة بالبلدان المعنية بهذا الأمر، لقد ظللت أهتم خلال السنوات الخمس عشرة الماضية بالقضايا الدولية الناجمة عن تجارة السلاح، وسعيت سعياً حثيثاً لمعرفة حقيقة هذه التجارة في مسقط وفي أماكن أخرى، إنني أعتقد جازماً بأن تجار الأسلحة الحقيقيين في هذا الساحل التاريخي هم الحكومة البريطانية وممثلوها المعتمدون، فشركة الهند الشرقية تركت للفرس كميات كبيرة من البارود، وتركوا كذلك أعداداً من البنادق عندما انضمت الشركة للفرس في الحملة ضد البرتغاليين، ومن دون شك، فإن تجارة السلاح كما نعرفها اليوم كان منشأها ميناء بوشهر الفارسي حوالي عام ١٨٨٣، لقد برهنت تجارة بوشهر على أنها مربحة لكل

(١٠)– حنظل، فالح، المفصل في تاريخ الأمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر، أبو ظبي، ١٩٨٣، ص

الجهات المتعاملة بها، وظلت تكبر وتنمو حتى تسلحت كل القبائل البدوية في المناطق الجنوبية من الخليج بالأسلحة الحديثة، إن الحقيقة التي أريد أن أؤكد عليها هي أن تجارة السلاح في بوشهر في ذلك الوقت كانت تجارة بريطانية، فالبنادق مصنوعة في إنجلترا، وكانت الشركة المصدرة بريطانية والسفن التي كانت تنقل الأسلحة بريطانية، لذلك لا أستطيع أن أقول كلمة واحدة في انتقاد التجار المستوردين للسلاح أو التجار الموزعين، إن الغرض الأساسي لهذه الدراسة توضيح أن تجارة السلاح في فارس ومنطقة الخليج نشأت أصلاً في فارس، وعندما توجه اللوم والنقد لفرنسا على حماستها لهذه التجارة بمقتضى اتفاقية عفا عليها الزمن لا بد ان نتذكر اننا نحن الذين بدأنا هذه التجارة"[١١].

مكافحة الاتجار بالبشر.

في عام ١٨٣٥ قامت الحكومة البريطانية بإضافة مادة إلى معاهدة السلام وأرسلت المقيم السياسي هينيل إلى المشايخ كافة يطلب إليهم الحضور إلى الشارقة لتوقيع معاهدة سلام بعد أن أضيف إليها مادة جديدة تتعلق (بالرقيق) وأمدها من سنة واحدة.

والمادة المضافة إلى المعاهدة نصت على ما يلي:

في حالة ما تكون سفن مرتبطة بالموانىء التابعة لي أو المملوكة لرعيتي وقد أحاطت بها شبهة الاستخدام في سرقة الرقيق وحمله، فإنني أنا سلطان بن صقر شيخ قبيلة القواسم أقر هنا موافقتي على توقيفهم وتفتيشهم أينما عُثر عليهم في البحار بواسطة مراكب الحكومة البريطانية، ثم إنه في حالة التأكد من أن أولئك البحارة قد سرقوا وحملوا العبيد فان سفنهم عرضة للاعتقال والمصادرة بوساطة المركب المذكور.

ولقد تم التوقيع على المعاهدة والمادة الإضافية من قبل الزعيم القاسمي ثم تبعه بقية مشايخ المنطقة بين ١٤ و١٨٣٨/٤/١٧. ثم عاد الحكام إلى إماراتهم[١٢].

---

[١١]- الفارس، محمد، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص.ص.٥٠٢-٥٠٣.

[١٢]- حنظل، فالح، المفصل في تاريخ الأمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر، أبوظبي، ١٩٨٣، ص

(ISSN: 2536 - 9555)

اتفاق مع سلطان بن صقر شيخ القواسم برأس الخيمة في ٣/ تموز/ ١٨٣٩

أنا سلطان بن صقر شيخ قبيلة القواسم أقيد نفسي بهذا وأتعهد للحكومة البريطانية بالالتزامات التالية:

مادة ١– إن بوارج الحكومة البريطانية الحربية، أينما قابلت أي سفينة تابعة لي أو لرعيتي فيما بعد الخط الممتد من رأس دلجادو (في إفريقية)، ومتخطيا بدرجتين ناحية البحر الجزيرة سقطرة وينتهي عند رأس جوادر (في باكستان) وارتابت البوارج في أن مثل هذه السفينة تشتغل بتجارة الرق، فإنه من حق البوارج المذكورة أن توقفها وتفتشها.

مادة ٢– إذا ظهر من التفتيش أن أي سفينة تابعة لي أو لرعيتي تحمل الرقيق، رجالا أو نساء أو أطفالا للبيع خارج هذا الخط، فإن بوارج الحكومة تعتقلها وتصادرها هي وحمولتها، ولكن إذا كانت هذه السفينة تمر غير هذا الخط بسبب حالة الجو أو أي حالة طارئة فإنها غير خاضعة للرقابة ولا تعتقل.

مادة ٣– ولما كان بيع الأحرار رجالا ونساء كبارا أو صغارا منافيا للدين الإسلامي، ولما كانت قبيلة الصومال من الأحرار فانني أنا سلطان بن صقر اقرر بهذا موافقتي على أن بيع الرجال والنساء من القبيلة الصومالية يعتبر قرصنة وأنه بعد أربعة أشهر من هذا التاريخ يعاقب معاقبة القراصنة كل من اقترف هذا العمل من شعبي[١٣].

أما في شأن اللتزام الحكام والشيوخ بهذه الاتفاقيات يبدوا واضحا في بعض الوثائق التي تحوي أخبارا عن مواقف البعض من الشيوخ بخصوص الاتجار بالبشر، فمثلا في ١٤ يونيو عام ١٩٣٥ كانت هناك أخبار تفيد بأن اثنتين من النساء المختطفات تم نقلهن إلى البريمي، وتم نقل واحدة إلى الجيمي بالقرب من البريمي والأخرى تم نقلها إلى أبو ظبي، وعندما وجد الشيخ أحمد بن هلال، ممثل حاكم أبوظبي في البريمي، أن المرأة حرة وهي من سكان عجمان، قام بإرسالها على الفور مع أحد البدو إلى عجمان، وقام بإبلاغ الحاكم في أبوظبي الشيخ شخبوط بن سلطان بذلك و الذي بدوره قام بإيجاد

[١٣]– حنظل، فالح، المفصل في تاريخ الأمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، مؤسسة دار الفكر للطباعة و النشر، أبوظبي، ١٩٨٣، ص

الامرأة الأخرى، والعمل على نقلها من أبوظبي إلى إمارة عجمان، عن طريق أحد نواخذة قوارب الغوص التابعة لأهل عجمان(١٤).

ومن هنا يتبين لنا موقف حاكم أبوظبي وممثل الحاكم في العين قاموا بتحرير الامراتين وعلى الفور قاموا بإرسالهما إلى أهلهم في إمارة عجمان.

وهناك واقعة أخرى في عام ١٩٤٣ المتعلقة بأحد تجار الرقيق المعروفين والمطلوبين للحكومة البريطانية، وكيف عندما أراد النزول إلى موانئ كلباء والفجيرة تم منعه من النزول في أي ميناء تابع لإمارات الساحل المتصالح وتم ترحيل أهله من أراضي الساحل المتصالح(١٥).

الخاتمة:-

قد كان في إمارات الساحل المتصاح نظاماً أمنيا بسيطا تتمثل في سلطة شيوخ القبائل والقضاة مرافقين الشيوخ ويتم تحقيق الأمن والاستقرار من خلالهم وكان ذلك حتى قبل وصول القوات البريطانية في المنطقة، وقد كانت الجرائم التي ركزت عليها الحكومة البريطانية هي الجرائم التي تضر في مصلحاته منها الجرائم التي ترتكب في البحر فيما يتعلق بالتجارة والغوص والبحارة وكان هذه التركيز لان مثل هذه الجرائم قد يضر اقتصادها، وكانت هناك جرائم تهريب الأسلحة كانت مكافحتها مهمة بسب ما يتم تهريبه الى أفغانستان والتي تقوم بالهجوم على المستوطنات البريطانية في الهند، ومن الجرئم التي اهتمت الحكومة البريطانية بمكافحتها هي جرائم الاتجار بالرقيق وكانت هي أول من يقوم بالاتجار بالرقيق.

(14)-Q.D.L, Ref: IOR/R/15/2/1879,Extract from the Residency Agent, Sharjah's Diary No.ll of 1935 for the period from 1st to 15th June 1935

(15)- Q.D.L.,IOR/R/15/6/419, File 13/3 'SLAVERY & SLAVE RUNNING: MIRZA BIN BARKAT'

(ISSN: 2536 - 9555)

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:-

١. الغانمي، محمد، الغوص واللؤلؤ في إمارات الساحل العماني، تموز ديموزي، دمشق، ٢٠٢٠.

٢. ماكلوكلين، لزلي، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية، مركز لندن للدراسات العربية، لندن.

٣. الفارس، محمد، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٤. حنظل، فالح، المفصل في تاريخ الأمارات العربية المتحدة، الجزء الأول، مؤسسة دار الفكر للطباعة والنشر، أبوظبي، ١٩٨٣.

المراجع الأجنبية

1. Q.D.L.,IOR/R/15/6/419, File 13/3 'SLAVERY & SLAVE RUNNING: MIRZA BIN BARKAT'.
2. Q.D.L,Gazetteer of the Persian Gulf. Vol I. Historical. Part IA & IB. J G Lorimer. 1915' [726](1782/ 869).
3. Q.D.L, Ref: IOR/R/15/2/1879,Extract from the Residency Agent, Sharjah's Diary No.ll of 1935 for the period from 1st to 15th June 1935.